

تجربة الهيئة العربية في الاستثمار الزراعي والدروس المستفادة

أزهر حسن الحبوبى¹

الخلاصة

على مدى أكثر من ثلاثين عاماً حققت الهيئة نتائج واضحة في كافة المجالات كما أفرزت دروساً يمكن أن تفيد في خططها المستقبلية من أجل تفعيل الاستثمارات وتقوية الجوانب التنموية المرافقة. تضمنت إنجازات الهيئة عدة مستويات في مجال النشاط الاستثماري والتنموي والفني في المشروعات. واجهت الهيئة محددات داخلية وخارجية حالت دون تحقيق الهيئة لكامل أهدافها مثل محدودية مواردها المالية وضعف البنية الأساسية. إلا أن المرحلة الماضية أفرزت عدد من الدروس في مجال أهمية البنية التحتية في نجاح الاستثمارات وطبيعة النشاطات المطلوبة ووضع أولويات للمشاريع والاهتمام بالفرص الاستثمارية وبناء علاقة وطيدة مع المستثمرين والمزارعين والمؤسسات الأخرى وأهمية تنوع الموارد لتحقيق الأهداف. تتضمن رؤيا الهيئة المستقبلية عدة جوانب منها الجانب الاستثماري الذي يستهدف زيادة مساهمة الهيئة في تقليص الفجوة الغذائية في السلع المستهدفة لتكون بنسبة 11%. أما الجانب التنموي فيركز على ضرورة استحداث صندوق للتنمية الزراعية في الدول العربية لدعم الاستثمارات الزراعية والاهتمام بنقل التقانات الزراعية الواعدة إلى المزارعين.

الكلمات المفتاحية: الهيئة العربية؛ الاستثمار الزراعي؛ المشروعات الزراعية؛ الإنماء الزراعي؛ البنية التحتية؛ الفجوة الغذائية.

مقدمة

تأسست الهيئة العربية عام 1976 كمؤسسة مالية عربية تُعنى بالاستثمار والإنماء الزراعي وبراءة مصرح به يقدر بـ 150 مليون دينار كويتي. تشمل أهداف الهيئة العربية الآتي:

- المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي العربي.
- تنمية الموارد الزراعية.
- زيادة تبادل المنتجات والمستلزمات الزراعية بين الدول الأعضاء.

وتتسم الهيئة العربية بانفرادها بين المؤسسات الأخرى بأنها تهتم بالاستثمار وكذلك بالإنماء الزراعي. وتشمل استثماراتها تأسيس الشركات في الأنشطة الزراعية المختلفة على أساس الجدوى الفنية والمالية. ويصاحب استثمارات الهيئة إنماء موجه ونقل وتوطين التقانات وتنمية المجتمعات الريفية وكلها تصب في دعم التنمية الزراعية.

وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاماً حققت الهيئة نتائج واضحة في كافة المجالات كما أفرزت دروساً مستقاة يمكن أن تفيد في خططها المستقبلية كما أنها يمكن أن تفيد بعض المؤسسات والحكومات من أجل تفعيل الاستثمارات وتقوية الجوانب التنموية المرافقة.

جاءت هذه الورقة لتلقي الضوء على ما حققته الهيئة خلال المرحلة الماضية والتحديات التي واجهتها والدروس المستفادة إضافة إلى رؤيتها المستقبلية في تعزيز الأمن الغذائي العربي.

استعراض أداء الهيئة

تفيد المعلومات في آخر تقرير سنوي للهيئة عام (2007) بأنها حققت عدد من المنجزات خلال المرحلة الماضية وكالاتي:

1- الإنجازات الاستثمارية في المشروعات:

- بلغ عدد الشركات التي تساهم فيها الهيئة كما في نهاية ديسمبر 2007 (36) شركة في اثني عشر دولة عربية.

- تُصنف الشركات حسب أهميتها النسبية إلى خمس قطاعات استثمارية تشمل التصنيع الزراعي (47.2%)، الإنتاج النباتي (25.8%) الإنتاج الحيواني (23.3%)، التسويق وبرنامج التجارة البينية العربية (1.9%) والخدمات والمستلزمات الزراعية (1.8%).
 - توزعت الشركات جغرافياً إلى 48% في المشرق العربي و52% في حوض النيل والمغرب العربي.
 - إنتاج الأعلاف الخضراء بالطرق الحديثة في الدول التي تتوفر بها موارد مائية وتصديرها إلى الدول التي تعاني من شح في تلك الموارد.
 - دراسة مشاريع إستراتيجية تهدف إلى إنتاج الأغنام الحية ومنتجاتها لسد حاجة دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى.
 - الدخول في صناعة الدواجن من خلال المشاريع ذات الحلقات الإنتاجية المتكاملة.
- 2- الإنجازات الفنية المتحققة:
- تضمنت إنجازات الهيئة الفنية خلال المرحلة الماضية ما يلي:
 - مساهمة الهيئة الإيجابية في القطاعات الاقتصادية في الدول العربية عن طريق شركاتها بزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير فرص العمل.
 - قامت الهيئة خلال الفترة 2001-2007 بإدخال وتطوير ونشر نظام الزراعة بدون حرث في المجال الاستثماري والتنموي والبحثي والخدمي وكذلك قامت بتأهيل وتدريب الكوادر ودراسة التأثيرات الاجتماعية والبيئية الناجمة عن تطبيق الأنظمة الزراعية الجديدة. وقد أصبح نجاح هذا النظام الجديد حقيقة وكبديل للأنظمة السائدة وأن الجهود مستمرة في نشر هذه التقانة بالبلدان العربية.
 - اعتماد بدء البحث العلمي الموجه للاستثمار وذلك من خلال إنشاء محطات بحثية في داخل السودان وخارجه تشمل موريتانيا، جزر القمر.
 - اعتماد الكوادر الفنية المتوفرة في الهيئة العربية لإعداد دراسات الجدوى والإشراف على تنفيذ المشاريع الجديدة

¹ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ص.ب: 2102 الخرطوم، السودان، فاكس: +249 183 772600، بريد الكتروني: azhar@aaaid.org

- تلك المشروعات بها وكذلك على سير عملها وعلى تكلفة الإنتاج والتسويق. كما تأثرت التكلفة الاستثمارية بالحاجة إلى تنفيذ بعض البنى التحتية لإنجاح تلك المشروعات. إضافة إلى ذلك فإن ضعف البنى الأساسية أدى إلى عدم الاستفادة من بعض الفرص الواعدة.
- 2-2 تشريعات الدول التي تعيق الاستثمار الزراعي: لم تكن قوانين الاستثمار والنظم الضريبية مشجعة للاستثمارات الخارجية في عدد كبير من الدول المساهمة الأمر الذي انعكس سلباً على عدد المشروعات المنفذة لكن القوانين والنظم الضريبية تحسنت كثيراً في السنوات الأخيرة مما سوف يكون له أثر إيجابي على أنشطة الهيئة.
- 3- الاستنتاج:
- اكتسبت الهيئة خلال المرحلة السابقة خبرة متميزة في مجال الاستثمار الزراعي العربي والتي نتجت عنها نتائج مميزة.
 - تحسن مناخ الاستثمار نسبياً في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة مما يعكس إيجاباً على عمل الهيئة العربية مستقبلاً.
 - لازالت محدودية موارد الهيئة وضعف البنى الأساسية لمشاريعها تمثل تحدياً قائماً.

الدروس المستفادة

خلال الفترة الماضية من عمل الهيئة يمكن استخلاص عدد من الدروس المستفادة والتي يمكن الاهتمام بها من أجل تفعيل الاستثمار الزراعي.

1- البنية التحتية:

يعتبر وجود بنية تحتية ملائمة في منطقة المشروع أمراً ضرورياً لنجاح أي مشروع استثماري.. وهذا يتضمن سهولة إيصال مدخلات ومخرجات الإنتاج وتقليل كلف الإنتاج وسهولة وصول منتجات المشروع إلى الأسواق.

2- النشاطات:

أخذين بالاعتبار أهداف الهيئة التي تهتم بالاستثمار والإنماء الزراعي معاً.. فإن الاهتمام بالتنمية الزراعية يعتبر داعماً أساسياً للنشاط الاستثماري.. وإذا أخذنا بالاعتبار بأن حوالي 80% من الإنتاج الزراعي العالمي يُغطى من قبل صغار المزارعين (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2002) فإن تفعيل النشاط الإنمائي يعتبر داعماً وسانداً للنشاط الاستثماري وبالتالي تحقيق أهداف الهيئة.

3- أولويات المشاريع:

حددت إستراتيجية الهيئة للفترة 2002-2012 السلع الغذائية الأساسية التي يجب الاستثمار فيها وقد جاءت على التوالي/ الحبوب، الزيوت النباتية، السكر، الحليب ومشتقاته، اللحوم الحمراء، الدواجن، الأسماك، الخضار والفاكهة.

4- إيجاد الفرص الاستثمارية:

في ظل أزمة الغذاء وزيادة الطلب وارتفاع الأسعار.. يجب التركيز على المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية التي تستخدم

وتأهيل وتوسعة المشاريع القائمة.

- تبني مفهوم ربط الإنماء الزراعي بالاستثمار من خلال مشاريع استثمارية تتبنى تصنيع منتجات صغار المربين وصغار المزارعين.
 - تعظيم نتائج الاستثمار الزراعي من خلال نقل التقانات الزراعية الحديثة الواعدة بين المزارعين.
- 3- الاستنتاج:
- كان أداء الهيئة مرضياً خلال المرحلة السابقة للأسباب الآتية:

- ❖ نجحت الهيئة في استخدام مواردها السائلة وفق رؤيا ساعدت على ديمومة وتطور استثماراتها المباشرة.
- ❖ حققت الهيئة عبر مسيرتها أرباحاً ساعدت في دعم المخصصات وتوزيع أرباح لمساهميها ونمو حقوق المساهمين.
- ❖ إنشاء شركات نموذجية تبنت تقانات حديثة أدى إلى رفع الإنتاجية بشكل كبير مثل الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق والتي استخدمت تقنية الزراعة بدون حرث بنجاح.
- ❖ إقامة الهيئة لمشاريع رائدة أدى إلى تبنّيها كنماذج ريادية من قبل المستثمرين الآخرين الذي عزز من تحقيق الهيئة لأهدافها في خدمة التنمية الزراعية.
- بالرغم من انجازات الهيئة المشار إليها أعلاه ونتيجة لتفاقم الضجوة الغذائية العربية لأسباب متعددة فإن مساهمة الهيئة وشركاتها لم تتجاوز 8.6% من إنتاج السلع التي استثمرت الهيئة في إنتاجها.

مدى تحقيق الهيئة لأهدافها

بالرغم من النتائج المالية الجيدة المتحققة لدى الهيئة خلال المرحلة الماضية إلا أنها لم تحقق أهدافها كاملة للأسباب التالية:

1- أسباب داخلية:

1-1 محدودية الموارد المالية: إن بداية الهيئة لأنشطتها بموارد مالية محدودة وبرأس مال أقل من رأس المال المصرح به ناهيك عن عدم زيادته خلال السنوات الثلاثين الماضية كان له أكبر الأثر على عدم تمكن الهيئة من تحقيق كامل أهدافها.

1-2 محدودية خبرة الهيئة السابقة: كانت الهيئة أول مؤسسة مالية عربية مشتركة تُعنى بالاستثمار الزراعي. وقد عملت الهيئة في هذا المجال رغم ما يكتنفه من صعوبات ومخاطر في تجربة حديثة تجمع ما بين الاستثمار والتنمية الزراعية في بيئة وتوقيت لم يكن العمل بهما سهلاً ولا ممهداً.

2- أسباب خارجية:

1-2 ضعف البنى الأساسية: يعتبر ضعف البنى الأساسية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي من المعوقات الرئيسية وقد عانت استثمارات الهيئة في العديد من الدول العربية من ضعف تلك البنى الأساسية مما أثر بشكل مباشر على تنفيذ

1- في جانب الاستثمارات:**1-1 رؤيا عامة:**

- تضمنت إستراتيجية الهيئة للفترة 2002-2012 موجهاً النشاط الاستثماري والتي تناولت تحديد أولويات المشاريع الاستثمارية التي تركز على الإنتاج الكبير لدعم الأمن الغذائي العربي.
- نظراً لمحدودية مساهمة الهيئة في تقليص الفجوة الغذائية فإنه يمكن زيادة مساهمتها في تقليص الفجوة الغذائية في السلع المستهدفة لتكون بنسبة 11%.

1-2 الفجوة الغذائية:

- قدر متوسط قيمة الفجوة الغذائية العربية للسلع الرئيسية بنحو 15 مليار دولار سنوياً.
- بلغت نسبة قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب نحو 55% والسلع النباتية 23% وسلع الإنتاج الحيواني 22%.
- تمثل مساهمة سلع القمح، الذرة الرفيعة، اللحوم الحمراء والبيض، الألبان، الزيوت والسكر نسبة 75% من الفجوة الغذائية العربية (11.8 مليار دولار) والتي تمثل السلع المستهدفة للهيئة خلال المرحلة القادمة.

1-3 المساهمة المستهدفة:

- استهدفت الخطة مساهمة الهيئة في تقليص الفجوة الغذائية بالتركيز على السلع التي تتمتع الدول العربية فيها بميزة نسبية والتي تمثل السلع الرئيسية في الفجوة وفقاً للنسب الموضحة في الجدول (1).

جدول 1. النسبة المستهدفة من الفجوة الغذائية حسب خطة الهيئة المقترحة

السلع الغذائية	قيمة الفجوة الغذائية (مليون دولار)	النسبة المستهدفة من الفجوة (%)
الذرة الرفيعة	1.395	20
السكر المكرر	1.248	20
الزيوت النباتية	1.330	20
اللحوم الحمراء	1.058	20
اللحوم البيضاء	817	10
الألبان ومنتجاتها	2.306	5
القمح	3.611	2
الجملة	11.765	-
نسبة الزيادة الإجمالية		11

- تم اعتماد النسبة المستهدفة بناءً على الموارد الزراعية المتاحة والخبرات المتوفرة.

1-4 الكلفة الاستثمارية:

- تم تحديد الكلفة الاستثمارية لإنتاج الكميات المستهدفة في الخطة باعتماد نسبة صافي الأصول الضرورية إلى المبيعات في مشروعات مماثلة وفقاً لتجربة الهيئة في الدول العربية الأعضاء.
- واعتماداً على الفجوة الغذائية للسلع المختلفة وباستخدام النسب المذكورة أعلاه تم الوصول للكلفة الاستثمارية

أفضل التقانات الحديثة وتقل فيها كلف الإنتاج. وأفضل مثال على ذلك مشروع الهيئة الاستراتيجي للزراعة بدون حرث في السودان والذي استثمرت فيه الهيئة كثيراً من أجل نقل وتوطين واستخدام نظام الزراعة بدون حرث.

5- العلاقة مع المستثمرين:

إن خلق علاقة إيجابية بين مؤسسات الاستثمار والمستثمرين تعتبر أساسية لنجاح الاستثمارات الزراعية. أن هذا الأمر يشمل تقديم النصح والمشورة سواء كان هدف المستثمر المساهمة من عدمها مع المؤسسة الاستثمارية. لقد لاحظت الهيئة بأن تعاونها مع المستثمرين وتقديم النصح والرأي وإقامتها مشاريع رائدة أدى إلى تبنيتها كمشاريع ريادية من قبل المستثمرين الآخرين الذي عزز من تحقيق الهيئة لأهدافها في خدمة التنمية الزراعية.

6- العلاقة مع المزارعين الصغار:

أثبت عمل الهيئة كمؤسسة استثمارية بأن إنجازاتها يمكن أن تتضاعف من خلال نقل تقاناتها المجدية إلى المزارعين. وعليه فقد وطدت الهيئة علاقتها مع صغار المزارعين من خلال إنشاء شركات متخصصة يملكها المزارعين أو العمل في المجتمعات الزراعية.. وبهذا فإن الهيئة أدخلت المزارع في حلقة التخطيط والتنفيذ والمتابعة وأمتد هذا حتى امتلاك المشروع وتحويله إلى شركات للمزارعين.

7- العلاقة مع المؤسسات الأخرى:

كان لعلاقة الهيئة مع المؤسسات الأخرى دوراً في تفعيل استثماراتها.. حيث ارتبطت الهيئة بعلاقة تعاون مع إيكاردا (ICARDA) والفاو (FAO) وأكساد (ACSAD) والإيفاد (IFAD) وتعتبر العلاقة بين الهيئة والإيفاد نقلة هامة ونموذج لتعاون المؤسسات التنموية مع المؤسسات الاستثمارية (الحيوي)، حيث تبنت الهيئة نتائج بعض المشاريع التنموية التي مولتها الإيفاد (IFAD) في لبنان واليمن والمغرب ودرستها كمشاريع استثمارية لضمان استمرارية نشاطاتها لدى صغار المزارعين.

8- تنوع الموارد:

نظراً لمحدودية الموارد المالية لدى الهيئة العربية فقد عمدت لاستقطاب موارد إضافية لدعم نشاطاتها التنموية فأنشئت بالتعاون مع مؤسسات مالية أخرى عدد من الصناديق التي تستهدف صغار المزارعين والمجتمعات الريفية وقد كان هذا واضحاً في كل من السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي.

9- المشاريع المتكاملة:

اعتماد المشاريع ذات الطابع التكاملية والذي يتضمن الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي كما هو الحال في شركة سكر كنانة والنيل الأبيض.

رؤيا الهيئة المستقبلية

اقترحت الهيئة خطة عمل وفقاً لرؤيتها المستقبلية (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2008) تضمنت عدة جوانب استثمارية وتنموية.

- مشروعات البنية الأساسية لإنتاج السلع والخدمات الخاصة: البنية الأساسية الضرورية لربط الأفراد والشركات الزراعية بالطرق الرئيسية وخطوط الكهرباء والتلفونات والمياه الصالحة للشرب ومرافق معالجة المياه وحفر الآبار العميقة. تمول هذه المشاريع من قبل الصندوق بقروض مباشرة للشركات الزراعية مع إلزام المستفيدين منها باستردادها للصندوق وفقاً للشروط المحددة.

3-2 الموارد المالية:

- تقدر الموارد المالية المطلوبة للعشرين عاماً القادمة في شكل قروض ميسرة أو منح للحكومات بنحو 2 مليار دولار. ويتم تنفيذ هذه الموارد من خلال الهيئة العربية بغرض تعزيز أدوات الاستثمار المستخدمة لتفعيل أداءها بالاستثمار في المشروعات.
- قدرت المساهمة المبدئية للصندوق في ضوء القروض الميسرة والمنح السابقة المقدمة للزراعة من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD لفترة 26 سنة الماضية والبنك الإسلامي للتنمية IDB.

3- في جانب نقل التقانات:

- في ظل وجود نتائج بحثية واعدة وتقانات مختبرة فإنه من المهم التوسع في نقل التقانات إلى المزارعين.
- يعتبر نقل التقانة أساسياً في تطوير المشاريع الاستثمارية وتوسع انتشار التقانات لدى المربين كما أن حلقة تحول الإرشاد أو نقل التقانة إلى مشاريع استثمارية هو أفضل سبيل لاستمرار نجاح نقل التقانة.

الاستنتاج

- بالرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الهيئة خلال السنوات الثلاثين الماضية إلا أن نجاحاتها الواضحة وخاصة خلال العقد الأخير يشير إلى إمكانية تفعيل نشاطها واستمرار دورها الريادي في الاستثمار الزراعي العربي.
- واجهت الهيئة خلال الفترة الماضية تحديات خارجية كان أهمها عدم توفر البنية الأساسية لمعظم مشاريعها وتحديات داخلية كان أهمها ضعف الموارد المالية.
- حال عدم كفاية الموارد المالية دون تحقيق الهيئة لكامل أهدافها. وعليه فإن زيادة هذه الموارد ستمكن الهيئة من تنفيذ خططها المستقبلية الواعدة.
- هناك حاجة إلى استحداث صندوق للتنمية الزراعية يهتم بالبنية الأساسية في منطقة المشاريع الزراعية الاستثمارية للهيئة العربية الأمر الذي سيساعد في تقليل الكلف الاستثمارية وإنجاح استثمارات الهيئة.

المراجع

- الحبوبي، أزهري. 2006. نموذج تعاون بين الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال الزراعة المستدامة. مجلة الاستثمار الزراعي، 4، 14.

المطلوبة لسد النسبة المستهدفة من الضجوة الغذائية (الجدول 2).

جدول 2. التكلفة الاستثمارية المطلوبة لسد النسبة المستهدفة

السلع الغذائية	قيمة النسب المستهدفة من الفجوة (مليون دولار)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)
القمح	72	170
ذرة رفيعة	279	151
السكر المكرر	250	487
الزيوت النباتية	266	309
الألبان ومنتجاتها	115	78
اللحوم الحمراء	212	239
اللحوم البيضاء	82	241
الجملة	1.275	1.674

- قدرت التكلفة الاستثمارية الكلية لتنفيذ خطة الهيئة نحو 1.7 مليار دولار أمريكي تتوزع على مجموعة الحبوب (القمح والذرة الرفيعة) بنسبة 19% واللحوم الحمراء والبيضاء 29% والسكر 29% والزيوت النباتية 18% والألبان 6%.

2- في جانب البنية التحتية:

من المهم أن يؤسس صندوق للتنمية الزراعية في الدول العربية لدعم الاستثمارات الزراعية.

2-1 مبررات إنشاء الصندوق:

- ضعف البنية الأساسية كالمطرق في القطاع الزراعي دعى الهيئة العربية لتبني فكرة إنشاء صندوق للتنمية الزراعية (Special Facility Fund for Infrastructure) يتم استضافته وإدارته من قبل الهيئة.
- إن الهدف من إنشاء الصندوق هو تكملة آليات الهيئة الاستثمارية الحالية من خلال تعبئة موارد مالية إضافية تخصص للصندوق وتوجه للحكومات لعمل الآتي:
- تقديم قروض ميسرة لتمويل نقص البنية الأساسية كما موضح في (2-2).
- تقديم منح مالية لتحسين البيئة المؤسسية ورفع قدرات القطاع الخاص في تطوير الزراعة وتمويل البحوث الزراعية والمشاريع التجريبية الصغيرة.

2-2 المشاريع المؤهلة:

- إن مشاريع البنية الأساسية المكتملة والتي تروج لها الهيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:
- مشروعات البنية الأساسية لإنتاج السلع والخدمات العامة: وتشمل الطرق والقنوات الرئيسية ومحطات ضخ المياه لأغراض الري والمياه الصالحة للشرب والخطوط الرئيسية لنقل الكهرباء والتلفونات للوصول لمحطات التوزيع ووسائل معالجة المياه. يتم تمويل هذه المشاريع حصرياً بقروض تحصل عليها الحكومة المستفيدة من الصندوق والمانحين، كما أن صيانة هذه المرافق لاحقاً ستكون مسئولية الحكومات.

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. 2008. خطة عمل
الهيئة للفترة 2009-2018 وكيفية تمويلها.
التقرير العربي الموحد، 2005.

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. 2002. استراتيجية
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي للأعوام 2002-
2012. منشورات الهيئة العربية.

Experience of the Arab Authority for Agricultural Investment and Development in Investment and Lessons Learned

Azhr H. Al-haboby ¹

Summary

Over thirty years of experience, the Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAID) achieved clear results in its investment and resulted in lessons learned for upgrading its investments and related developmental activities.

AAID faced many internal and external restrictions which prevent from achieving fully its objectives such as the limited financial resources and weak infrastructures. Lessons learned from AAID experience include the importance of having good infrastructure for successful investment, the importance of the developmental activities, setting projects priorities, concentration on strategic projects, building good relation with the investors and small holders, upgrading the collaboration with other research, developmental organizations and diversify resources for achieving AAID goals.

AAID future prospects includes, increasing its participation for reduction the food gap of targeted goods by 11%. The developmental aspects aiming to establish the special facility fund for infrastructure for achieving successful investment. Technology transfer of proven technologies to small holders also one of future AAID prospects.

¹ AAID, P.O. Box 2102 Khartoum, Sudan, Fax: +249 183 772600, E-mail: azhar@aaaid.org